الأنباء
الثلاثاء 13 اكتوبر 2015

أشادوا بخطوته وطالبوا الوزراء بأن يحذوا حذوه

نواب: تقديم رئيس الحكومة إقراراً بذمته المالية نموذج للمسؤول الصادق الحريص على تطبيق القانون

أشاد عدد من النواب بالإجراءات الاصلاحية التي اتخذها سمو رئيس الوزراء وآخرها ما قام به في شأن تسليم إقرار بذمته المالية الى هيئة مكافحة الفساد.

وفي هذا الاطار، اشاد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بالخطوة الاصلاحية المهمة التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتقديم الاقرار الخاص بذمته المالية وذلك وفقا للقانون، مقدما بذلك نموذجا صادقا للمسؤول الحريص على تطبيق القوانين وتفعيل مبدأ الشفافية والصدق مع الوطن.

واكد الخرينج ان تقديم سموه لذمته المالية يمثل القدوة الحسنة لمسؤولي الدولة في التعامل مع تطبيق القوانين الصادرة والواجبة التطبيق، وهذا ما كرسه سمو الشيخ جابر المبارك في تقديم اقرار الذمة المالية، وطالب الوزراء وباقي المسؤولين في الدولة بالاقتداء بمسؤولهم الاول في سرعة تقديم اقراراتهم المالية والعمل على جعل النزاهة والشفافية مبدأ اصيلا في البلاد.

من جهته، قال النائب خليل الصالح ان قيام سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتقديم كشف الذمة المالية لجهاز مكافحة الفساد خطوة تستحق الاشادة والثناء، حيث عودنا دائما على المصارحة والشفافية والوضوح والمكاشفة وهو بمنزلة دعم من القيادة السياسية لهذا التوجه ونتمنى ان يبادر ويقتدي باقي الوزراء بهذه الخطوة، كما يجب ان تتناغم مواقف مسؤولي الجهاز الحكومي مع التوجه العام للدولة في حماية المال العام ومنع استغلال المناصب القيادية في مصالح شخصية جميع جهات الدولة.

الخرينج: يجب أن تتناغم مواقف مسؤولي الجهاز الحكومي مع التوجه العام للدولة في حماية المال العام ومنع استغلال المناصب القيادية في مصالح شخصية

في الاطار ذاته، أشاد النائب عبدالله التميمي بمبادرة سمو رئيس مجلس الوزراء لتقديم ذمته المالية لهيئة مكافحة الفساد تنفيذا واحتراما لقانون كشف الذمة المالية الذي أقره مجلس الامة في وقت سابق.

وقال إن قيام سموه بهذه الخطوة وتأكيده على احترام الحكومة لدور الهيئة الرقابي تمثل خطوة كبيرة في سبيل التعاون بين السلطتين والاقرار بمبدأ فصل السلطات والتقدير المتبادل فيما بينهما.

ودعا التميمي كل القياديين الخاضعين لهذا القانون في مختلف أجهزة الدولة الى الاقتداء بما قام به سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والمسارعة لتقديم كشف الذمة المالية لهيئة مكافحة الفساد تطبيقا لمبدأ الشفافية التي تحتاجها البلاد في ظل تراجع مستوى الكويت في مؤشرات الشفافية خليجيا وعربيا وعالميا.

واعتبر أن نجاح هذا القانون وتلك الهيئة لا يتم الا بتعاون كل الافراد والجهات المختلفة في سبيل القضاء على الفساد المالي والاداري الذي تسبب في تأخر وطننا عن ركب التطور والتقدم في مجالات التنمية ومواكبة الدول المتقدمة.

وختم التميمي بأن قيام سمو رئيس الوزراء بذلك سيكون له صدى ايجابي على المستويين الرسمي والشعبي وقد يساهم في خلق بيئة محفزة للكثير من الخاضعين لهذا القانون لتقديم ذممهم المالية دون اتخاذ اجراء رسمي من الهيئة تجاههم.

من جانبه، أثنى النائب خلف دميثير على خطوة سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بتقديم إقرار بذمته المالية إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وذلك تطبيقا للقانون الصادر عن مجلس الأمة.

وأضاف في تصريح صحافي أن سمو الرئيس ترجم تعهداته كافة بتأكيده أن القانون سيطبق على الجميع وأنه لا أحد فوق القانون، داعيا أعضاء الحكومة وقياديي المؤسسات والجهات الحكومية إلى مبادرات مماثلة بتقديم إقرارات بذممهم المالية.

وقال دميثير إن سمو رئيس الحكومة فوق الشبهات ولطالما كان مثالا يحتذى في صيانة الأموال العامة وملاحقة الفاسدين، إلا انه قدم مثالا آخر على جديته بتطبيق القانون، وشفافيته في الإفصاح عن ذمته المالية لدى الجهة المختصة.

وأكد دميثير أن الإفصاح عن الذمة المالية يسد كل الذرائع أمام محاولة البعض الإساءة إلى هذا الوزير أو ذاك النائب أو القيادي والمسؤول في مؤسسات الدولة، مشيرا إلى أن الإفصاح عن الذمة المالية ليس اتهاما، بل هو تطبيق للقانون الرامي إلى مكافحة الفساد والتكسب غير المشروع، بالإضافة إلى صيانة وحماية أموال الدولة.

وأضاف: «لا حجة الآن أمام الوزراء والقياديين في وزارات ومؤسسات الدولة في عدم تقديم ذممهم المالية»، مشددا على ضرورة تطبيق القانون لردع من لا يمتثل إليه، خصوصا من السلطة التنفيذية المسؤول الأول عن تنفيذ القانون.

وفي هذا السياق، قال عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي ان مبادرة سمو رئيس مجلس الوزراء في تقديم اقرار ذمته المالية لرئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش خطوة عظيمة ومقدرة، مؤكدا على أن هذه الخطوة تعتبر دعوة للجميع على مختلف مناصبهم بتقديم اقرار الذمة المالية وأنها سوف تدون لسموه في سجل تاريخ الكويت المعاصر كأول رئيس مجلس وزراء يقدم اقرارا لذمته المالية، مما يدل على حرص سموه على تطبيق القانون ولو كان على شخصه، وعزمه على مواصلة الحرب على الفساد.

وأضاف العوضي في تصريح صحافي ان تلك المبادرة ليست الأولى التي يقوم بها رئيس حكومة في الكويت فقط، بل هي مبادرة جديدة على مستوى دول المنطقة أيضا وأغلب الدول العربية، مذكرا بأنها رسالة واضحة الى كل مسؤولي الدولة الخاضعين لأحكام القانون للكشف عن ذممهم المالية، مطالبا بوضع الآليات اللازمة لاجبار كل المسؤولين على تقديم ذممهم المالية وتقديم كل الدعم للهيئة العامة لمكافحة الفساد لاجتثاث الفساد من جذوره مرة واحدة وللأبد.

كما بين العوضي بأن هذه الخطوة تعتبر أولى الخطوات الجادة للحرب على الفساد الذي انتشر في أركان الدولة، مشددا على ضرورة أن يتبع هذه الخطوة العديد من الخطوات الأخرى لتحقيق الأهداف المنشودة من تشكيل الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشكل حقيقي وواقعي بعيدا عن الشكل والانشاء وهي القضاء على الفساد بشكل منهجي ونهائي.

وطالب العوضي جميع الوزراء بالحكومة القيام بتقديم اقراراتهم المالية وأن يحذوا حذو سمو الرئيس، وكذلك جميع الموظفين المخاطبين بقانون مكافحة الفساد، مشددا على أنه لا يوجد الآن أي مبررات أو مسوغات تمنعهم من القيام بذلك، مناشدا سمو رئيس مجلس الوزراء أن يستمر في دعم هيئة مكافحة الفساد بكل شكل كما فعل اليوم ويفعل دائما وأن يكون على تواصل مباشر مع رئيس الهيئة المستشار عبدالرحمن النمش لتخرج الهيئة بما شكلت من أجله ويكون للفساد والمفسدين جهة تقف لهم بالمرصاد في أي وقت وأي مكان.

وبين العوضي أن خطوة سمو الرئيس أزالت عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد الحرج وأعطتهم دفعة معنوية قوية وكبيرة ليواجهوا أي شخص في الدولة أيا كان منصبه، مناشدا المستشار النمش رئيس الهيئة أن يستثمر هذه المبادرة ويتخذ كل الاجراءات والقرارات اللازمة لمكافحة الفساد والا يخاف لومة لائم، مؤكدا على أن الشعب الكويتي يثق في شخصه الكريم وينتظر منه الكثير في مجال القضاء على الفساد الذي يشعر به كل مواطن كويتي.

وأكد العوضي انه سوف يكون من اوائل النواب الذين يقدمون اقرار الذمة المالية الخاص به بمنتهى الشفافية والوضوح وذلك في الموعد المحدد لتقديم نواب الامة اقراراتهم، تطبيقا للقانون بكل ترحيب ودعما لمكافحة الفساد.

مبارك الخرينج

طلال الجلال

خليل الصالح

عبدالله التميمي

خلف دميثير

كامل العوضي

الحيازات الزراعية خطأ تراكمي والعمير لم يسيس القطاع النفطي

الجيران: قرار اعتماد موجهين رجال لمدارس البنات خطأ تربوي واجتماعي وديني

أكد النائب د.عبدالرحمن الجيران أنه بعدما كثرت الشكاوى من تواجد الرجال بمدارس البنات فإن قرار اعتماد موجهين رجال لمدارس البنات خطأ تربوي واجتماعي وديني وهو في اتجاه تعزيز الاختلاط.

وأضاف الجيران في تصريح صحافي: قال تعالى: (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون)، وقال العلامة السعدي: أي: أرشد المؤمنين، وقل لهم، الذين معهم إيمان، يمنعهم من وقوع ما يخل بالإيمان: (يغضوا من أبصارهم) عن النظر إلى العورات وإلى النساء الأجنبيات، وإلى المردان، الذين يخاف بالنظر إليهم الفتنة، وإلى زينة الدنيا التي تفتن، وتوقع في المحذور.

(ويحفظوا فروجهم) عن الوطء الحرام، في قبل أو دبر، أو ما دون ذلك، وعن التمكين من مسها، والنظر إليها.

ذلك «الحفظ للأبصار والفروج» أزكى لهم «أطهر، وأطيب، وأنمى لأعمالهم، فإن من حفظ فرجه وبصره، طهر من الخبث الذي يتدنس به أهل الفواحش، وزكت أعماله، بسبب ترك المحرم، الذي تطمع إليه النفس وتدعو إليه.

فمن ترك شيئا لله، عوضه الله خيرا منه، ومن غض بصره، أنار الله بصيرته ولأن العبد إذا حفظ فرجه وبصره عن الحرام ومقدماته، مع دواعي الشهوة، كان حفظه لغيره أبلغ، ولهذا سماه الله حفظا.

فالشيء المحفوظ إن لم يجتهد حافظه في مراقبته وحفظه، وعمل الأسباب الموجبة لحفظه، لم ينحفظ.

كذلك البصر والفرج، إن لم يجتهد العبد في حفظهما، أوقعاه في بلايا ومحن.

وتأمل كيف أمر بحفظ الفرج مطلقا لأنه لا يباح في حالة من الأحوال وأما البصر فقال: (يغضوا من أبصارهم) بأداة «من» الدالة على التبعيض.

فإنه يجوز النظر في بعض الأحوال، لحاجة كنظر الشاهد والعامل والخاطب، ونحو ذلك.

ثم ذكرهم بعلمه بأعمالهم، ليجتهدوا في حفظ أنفسهم من المحرمات.

من جانب آخر، قال النائب د.عبدالرحمن الجيران إن الحيازات الزراعية خطأ تراكمي تاريخي تولد عنه واقع يحكم لا يمكن إصلاحه بيوم وليلة ولا بجرة قلم.

وأضاف الجيران في تصريح صحافي أن القطاع النفطي لم يسيسه الوزير العمير ولم يجيره إلا لصالح هيبة القانون والدولة.

د.عبدالرحمن الجيران

لتحسين الامتثال الضريبي

الهرشاني: «الخارجية» توافق على اتفاقية «فاتكا» بين الكويت وأميركا

سلطان العبدان

أعلن رئيس اللجنة الخارجية البرلمانية النائب حمد الهرشاني ان اللجنة وافقت في اجتماعها أمس على مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين الكويت والولايات المتحدة الاميركية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية «فاتكا».

واضاف الهرشاني ووافقت اللجنة ايضا على مشروع قانون بالانضمام الى الاتفاق التعاوني للدول العربية الآسيوية للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين ووافقت اللجنة على مشروع قانون بين الكويت ومصر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل.

وذكر الهرشاني ان اللجنة قررت تأجيل البت في اقتراح يتعلق بتنسيق الوفود البرلمانية مع وزارتي الخارجية والاعلام واعادة صياغته كما ارجأت اطلاق اسم الفقيد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل على احد مرافق وزارة الخارجية حتى ورود رأي الخارجية.

حمد الهرشاني

في تقرير شامل أعده قطاع البحوث ونظم المعلومات بمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

الهيفي: الإنجازات التشريعية غير المسبوقة ثمرة تعاون الحكومة والمجلس

أكد وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات بمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.أحمد الهيفي أنه في ضوء الدراسة التي أعدتها ادارة الدراسات التشريعية بقطاع البحوث ونظم المعلومات بإشراف مدير الإدارة نادية العبدالغفور يتبين أن التعاون الايجابي بين الحكومة ومجلس الأمة هو عنوان الفصل التشريعي الرابع عشر بأدوار انعقاده الثلاثة المنقضية، وكان من ثمرة هذا التعاون تحقيق انجازات تشريعية غير مسبوقة كما ونوعا، كما تفوقت هذه الانجازات التشريعية على ما تحقق من مثيلتها في الفصول التشريعية السابقة.

وأوضح د.الهيفي أن الحكومة ومجلس الأمة أنجزا في أدوار الانعقاد الثلاثة المنقضية من الفصل التشريعي الـ 14 الحالي عدد 214 تشريعا عبارة عن 66 قانونا موضوعيا، و55 قانون اتفاقية، و93 قانون ميزانية.

وأضاف أن الانجاز التشريعي الواضح في الفصل التشريعي الحالي لم يكن رقما فحسب، بل كيفا ونوعا وأهمية أيضا حيث أنجز العديد من القوانين التي تشكل - في مجموعها - قوام البنية التشريعية للخطة التنموية للدولة، بالإضافة الى إنجاز العديد من القوانين الجوهرية التي كانت معطلة في الفصول التشريعية السابقة لمجلس الأمة.

وقال ان من أهم القوانين التي صدرت في هذا الفصل القانون رقم 6 لسنة 2015 في شأن تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات وما له من أثر فعال في واقعنا الحالي في الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين والمقيمين، والقانون رقم 2 لسنة 2015 بإضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، ولمادة (29 مكررا) والذي يقضي بتوفير سكن بالايجار لمن باع بيته. والقانون رقم 19 لسنة 2014 باضافة مادة جديدة برقم 28 مكررا «د» الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والذي يقضي بزيادة القرض الاسكاني من 70 ألف الى 100 الف دينار من خلال دعم مواد البناء، والقانون رقم 99 لسنة 2015 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 42 لسنة 2014 بإصدار قانون حماية البيئة والذي غلظ العقوبات على المصانع المخالفة ومنح الضبطية القضائية لمن يحددهم الوزير المختص لسرعة تحرير المخالفات ضد المخالفين لأحكامه، والقانون رقم 9 لسنة 2015 بإضافة فقرة جديدة للمادة 36 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية تتعلق بمكافأة نهاية الخدمة لجميع موظفي الدولة، والقانون رقم 1 لسنة 2015 في شأن تنظيم حملات الحج والعمرة والذي قضى على الحملات غير المرخصة.

والقانون رقم 24 لسنة 2015 في شأن إضافة المواد 5 مكررا، و5 مكررا أ، 5 مكررا ب، 5 مكررا ج إلى القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والذي حظر التصرف في القسائم المخصصة إلا بعد مرور خمس سنوات وشدد العقوبات على من يتصرف بدون الرجوع الى الجهة الادارية المخصصة فيما تم تخصيصه له من قسائم، والقانون رقم 109 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية (والذي نص على حق الافراد في اللجوء مباشرة الى المحكمة الدستورية).

هذا بالإضافة الى انجاز العديد من القوانين المحورية التي تساهم في نهضة المجتمع في كل المجالات ومنها قوانين الهيئة العامة للطرق والنقل البري وقانون محكمة الأسرة والمعاملات الالكترونية والخدمة الوطنية العسكرية وحقوق الطفل ودور الحضانة الخاصة وهيئة أسواق المال وهيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات وحماية المستهلك ومكافحة جرائم تقنية المعلومات والديوان الوطني لحقوق الإنسان والعمالة المنزلية والحضانة العائلية.

وأردف د.الهيفي بأنه على الرغم من الانجازات التشريعية اللافتة إلا أن الدور الرقابي لمجلس الأمة لم يتراجع بل استمر بذات الفاعلية، من خلال أدوات الرقابة السياسية المتمثلة في الاستجوابات والأسئلة البرلمانية وطلبات المناقشة ولجان التحقيق والاقتراحات برغبة والعرائض والشكاوى، وأعرب عن أمله في استمرار التعاون البناء والمثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في المرحلة المقبلة ليكون دور الانعقاد الرابع مثاليا في الانجازات التشريعية والأداء الرقابي لأعضاء مجلس الأمة.

د.احمد الهيفي

مقارنة بين القوانين المنجزة في الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي والفصول التشريعية (الثالث عشر والمبطل الأول والمبطل الثاني)

الفصل التشريعي	عدد أدوار الانعقاد	التشريعات الصادرة القوانين	الميزانيات	الاتفاقيات	الإجمالي
الرابع عشر الحالي	3	66	93	55	214
المجلس المبطل الأول	1	4	-	-	4
المجلس المبطل الثاني	1	38	-	93	131
الثالث عشر	4	34	40	32	106